فساد الدولة العثمانية بين سطوة الانكشارية وتحديث محمود الثاني: من انهيار الداخل إلى إعادة إنتاج السيطرة بثوب جدي

> "من قوةٍ وظيفية إلى دولةٍ عميقة: كيف عجَّلت "الانكشارية" إلى هدم السلطنة والمجتمع؟"

مـا إن يتتبع الباحـث تاريخ أيّ سـلطان عثمانـي، حتى يجد في ثنايا سـيرته أثـرًا واضحًا لتغوّل الانكشارية، وتسلّطهم، والأحداث الجسيمة التي ارتكبوها في قلـب الدولة. وعند هذه النقطة، يفرض التاريخ سـؤالًا مركزيًا لا يمكن تجاوزه: لماذا لم يتخلص منهم أحد مبكرًا؟ أو بصيغة أدق: لماذا تأخـر القضاء عليهـم كل هذا الزمـن، رغم إدراك الجميع لخطورتهم؟ وكيف تحوّلوا في آنٍ واحد إلى ضرورةٍ عثمانية لا يُستغنى عنها، ومشكلةٍ بنيوية حاول عدد من السلاطين احتواءها أو كبحها دون نجاح حاسم؟.

تبدو الإجابة كامنة في طبيعة المرحلة الأولى من تشـكّل قوة الانكشـارية. ففي بداياتهم، وُجد توافـق غير معلن داخل المنظومة العثمانية على الإبقاء عليهم، بوصفهم – في نظر النخبة الحاكمة – قوة وسـطية ومحايدة بين مراكز النفـوذ المختلفة. لم تكن لهم صلة نسـب، ولا جذور اجتماعية، ولا طموح ظاهر لاعتلاء كرسـي السلطان. كانوا أقرب إلى أداة تنفيذية، تقف مع الطرف الذي يضمن نفوذها ويحقق مصالحها، لا أكثر. غير أن هذا التوازن المصطنع لم يدم طويلًا.

فمع مرور الزمن، تصاعدت مطالب الانكشـارية، واتسع نفوذهم، وتحوّلت قوتهم العسكرية إلى سلطة سياسية فعلية، حتى أصبحوا الخطر الأشد على السلطنة نفسها. ومن المفارقات اللافتة أن أحد أبرز المبررات التي اسـتند إليها أنصار بقائهم هو ذاته ما فتح الباب أمام تغوّلهم: كونهم بلا نسـب، وبلا حاضنة شـعبية، إذ جُمِعوا في الأصل من أطفال انتُزعوا من أسـرهم وأُلحقوا بهذه الفرقة العسـكرية. وبغياب الارتباط الاجتماعي، ظنّ صناع القرار أن السـيطرة عليهم ستظل ممكنة، وأن خطرهم – مهما تعاظم – سيبقى محصورًا داخل القصر.

لكن ما حدث فعليًا كان العكس تمامًا. فقد أدركت قوى القصر، من سلاطين ووزراء وولاة وعلماء، أن التحالـف مع الانكشـارية هو الطريق الأقصر إلى الحكـم أو البقاء فيه. وأصبـح إرضاؤهم، والتعهد بتحقيق مطالبهم، شرطًا غير معلن للاسـتقرار السياسي. فمن يتحالف معهم، يكسب السلطنة فورًا، ومن يعاديهم، يفتح على نفسه باب العزل أو القتل.

ولم يكن خطر الانكشـارية مرتبطًا بسـلطان دون آخر، ولا مقتصرًا على عهود الضعف وحدها. فحتى السلاطين أمثال سـليم الأول، واجهوا عنفهم ونزقهم وتقلّبهم. ومع ذلك، استمر توظيفهم أداةً في صراعات السلطة، واستُخدموا لتنفيذ أجندات متناقضة للسلاطين والقوى المتنافسة داخل الدولة. وفي المقابل، فهم الانكشـارية هذه اللعبة السياسـية بعمق، وأتقنوا التنقل بين الأطراف المتصارعة، وبنوا عبر عقود طويلة شبكات معقدة من التحالفات، ثم تخلّوا عنها متى ما فقدت فائدتها.

وهكذا، تشكّلت داخل السلطنة ما يمكن تسميته بـالدولة العميقة، التي بات الانكشارية عمودها الفقري، يملكون القدرة على تعيين سـلطان وخلع آخر، أحيانًا لأسـباب تافهـة، وأحيانًا بذرائع دينية أو أخلاقية مفتعلة.

سلسلة خلع السلاطين على يد الانكشارية لم تتوقف إلى أن وصل السلطنة محمود الثاني، الذي وجد فرصةً للتخلص منهم سـنة (1826)، وفي خطوة مدروسة، جمع محمود الثاني أعيان الدولة وكبار ضباط الانكشـارية في بيت المفتي، وتولى الصدر الأعظم سليم أحمد باشـا إلقاء خطاب بيّن فيه حالة الانحطاط التي بلغتها هذه الفرقة، والحاجة الملحّة إلى إدخال النظم العسـكرية الحديثة. وبعد أن أُقنع الحاضرون ظاهريًا، أصدر المفتي فتوى تُجيز القضاء على المتمردين. غير أن الانكشـارية، وقد شـعروا بقرب ضياع امتيازاتهم، أضمروا الرفض وبدأوا الاستعداد للثورة.

دخلت السـلطنة حينها فـي حالة تُشـبه الحرب الأهلية غيـر المعلنة، بيـن طرفين قويين: الانكشـارية وحلفاؤهم من جهة، والسـلطان ومعه قوى الدولة والعلماء المؤيدون له من جهة أخرى. تحصن الانكشـارية ورفعوا لواء العصيان، رافضيـن أي إصلاح أو تحديث، أو دمجهم في جيش منضبط يخضع لسـلطة الدولة. لكن محمود الثاني كان قد حسـم أمره. جمع أنصاره، واستصدر التأييد الديني والسياسـي، وجهّز المدافع، ونصبها في مواجهة تجمعات الانكشـارية. ثم قصفت معسكراتهم، وقُتل عدد كبير منهم، وتفرّق الباقون هاربين. وفي اليوم التالي صدر مرسـوم سلطاني يقضي بإلغاء فرقتهم، وطمس اسمهم، وإعدام من بقي منهم في جميع أنحاء الدولة.

وإذا كان الانكشـارية قد عاثوا فسـادًا في عاصمة السلطنة نفسها، فإن السـؤال الأشد إلحاحًا يفرض نفسـه: ماذا فعلوا في الشعوب الخاضعة لحكمهم؟ فإذا كان هذا حالهم مع السلاطين، والوزراء، والعلماء، وفي قلب إسطنبول، فكيف كان سلوكهم في الأقاليم البعيدة، وفي حق شعوب دفعت أثمانًا باهظة نتيجة عنفهم وتسلطهم وفسادهم؟.

تشـير ماجدة مخلوف في كتابها الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة إلى أن خطوة محمود الثاني المعروفة بـ"الواقعة الخيرية"، لم تكن مجرد إصلاح عسـكري، بل قطيعة شاملة مع بنية قديمة، هدفت إلى القضاء النهائي على الانكشـارية بوصفهم رمز الجيـش التقليدي المتفلت. كما تؤكد أن من أهداف هذه الخطوة فكّ الارتباط بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية، وتقليص دور العلماء في الإدارة.

وهنا تتضح صورة تحالف عميق نشـأ على مدى عقود بين الانكشارية والمؤسسة الدينية، حيث اعتمد الطرفان على بعضهما: الانكشـارية يستندون إلى الفتاوى لتبرير تمردهم، ورجال الدين يعتمدون على سطوتهم لمواجهة أي محاولة للتحديث أو الإصلاح.

المراجع:

1. أحمـد آق كوندز وسـعيد أوزتورك، الدولـة العثمانيـة المجهولة (إسطنبول: وقف البحوث العثمانية، 2014).
2. ماجدة مخلوف، الدولـة العثمانية من الاصلاح إلى الحداثة (القاهرة: دار البشير، 2021).
3. محمد فريد بـك المحامي، تاريخ الدولة العليـة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، 1981).